

وضوح البطالان

في الحكم بعدم القطر بالحقن بالأبرة

في نهار رمضان

...

لجامعها المفسر الى الله

سالم بن سعيد بكير باغيثان الحضرمي

الترجمة لهذا الشافعي مدعيا

جماد ثان ١٣٨٢ هجرية

الموافق أكتوبر ١٩٦٢ ميلادية

وضوح البطالان

في الحكم بعدم الفطر بالحقن بالأبرة

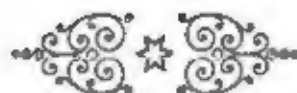
في نهار رمضان

لجامعها الفقير إلى الله

سالم بن سعيد بكير باغيثان الحضرمي

الزيمعي بلأ الشافعي منها

تم الطبع :
بدار الطليعة للطباعة والنشر
(بالكلأ)



جماد ثلث ١٣٨٢ هـ
أكتوبر سنة ١٩٦٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والمصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله الهادي
الأمين ؛ وعلى آله واصحابه اعلام الهدى وأئمة الدين ؛ والتابعين لهم باحسان
من العلماء العاملين ، والجهابذة المتقين .

اما بعد ، فاننا كنا وقفنا منذ بضعة شهور على فتوى فضيلة رئيس
لجنة الشؤون الدينية والمجلس العالي بالوكالة الشيخ عبد الله بن عوض بكير وهي
التي طالمتنا بها نشرة مطبوعة بعنوان (رسالة رمضان) وزعتها جريدة
العليلة التي تصدر بالوكالة وهذه النشرة تتضمن فتوى فضيلة الشيخ بكير بعدم
فساد الصوم بالحلقن بالابرة .

ومما اتفق انه لم يلبث ان قام بالتعقيب لتخطئة ما بحثه وقرره فضيلته
في هذه الفتوى بعض الملاحظين من طلبة العلم بترميم عقاب محمد الى نشره
بجريدة الرائد الفراء التي تصدر بالوكالة ايضا بعنوان (تعقيب على رسالة
رمضان للشيخ بكير) وبامضاء مستشار (ملاحظ) وذلك كما في العدد (٢٥) من
جريدة الرائد المذكورة ثم هلق على التعقيب المذكور محرر الجريدة المذكورة
واستدرك على تعقيبه طالب آخر من طلبة العلم بترميم .

وعقب ذلك استأنف فضيلة الشيخ بكير متابعة البحث في هذا الموضوع
محاولة الانتصار لفتواه هذه فوقع مرة ثانية في اخطاء فقهية اخرى وهي بلا
مراء ما يجب التنبيه عليه ممن يدرك مواقع الخطأ فيما يتعلق بموضوع
فريضة دينيه اساسيه قد تجر من بقلده من الصاعين في الانزلاق فيها .

من اجل ذلك شعرنا بواجب مشاركتنا في الخوض في بحث هذه المسألة
وما تشتهت به فضيلة الشيخ في فتواه ومراجعتنا بالتصدي لرده تعقيب الملاحظ
المذكور في موضوع الحلقن بالابرة الموضوع الذي سبق لمجلس الافتاء بترميم ان

بجته في شعبان الماضي اى - سنة ١٣٨٠ هـ ولا سيما وان حضرة صاحب الرائد المذكور الذى تفضل بنشر تعقيب الملاحظ يرحب بنشر ما تشغل بهذا البحث الفقهى على ان يكون موقفا عليه بالاسم الصريح .

وقملا تلبية وانصاعا لهذا الشعور بالواجب وامام هذه المسألة الدينية المهمة المتعلقة بالسيام أحد اركان الاسلام قمنا بتحرير بحث وتحقيق في نقض كلام فضيلة الشيخ بكير حول الحقن بالابرة وقده فاذلك لننشر بجريدة الرائد القراء بتوقيعنا الصريح تحت عنوان (نقض كلام فضيلة الشيخ بكير حول الحقن بالابرة) .

ولقد كان من المؤسف ان نقضى اكثر من اربعة اشهر منذ تقديمنا ذلك لصاحب الرائد ويقع منه ما ليس في الحسبان وهو هذا الاحجام الغريب عن نشر ما تم لنا بجته وتحقيقه تأدية للواجب فيما نكون نحن وامثنا انسا مطوقين به في مثل هذا الموقف الدينى من المهمة الشديدة والمسئولية الثقيلة الملقاة على عواتقنا امام الله وامام الامة ليعلمك من هالك عن بيته ويحيى من حى من بيته .

وانا لا ندرى ما اذا كان هذا الاحجام الغير منتظر من جريدة الرائد عن النشر يرجع الى امر بسيط او الى امر خطير وهو ما يخشى ان يظهر منه ان الصحافة وحرية الكلام والنشر هناك مضيق عليها حتى في ناحية الذب عن حى العلم والدين والتودد عن حياض الحق والشرع وفي مسألة من مسائل العبادة .

وعليه فسواء كان هذا او ذلك فان المقام هنا ليس بالذى يدع مجالا بفساد هذا الاحجام للتهاون في اشاعة ما وقع من البحث وتم من الأخذ والرد في هذه المسألة الدينية وفي اذاعته لمن يريد الاحتياط لدينه بانتهاج ما قرره وأوضحه العلماء في كتبهم الشهيرة المتداولة مما لا يخفى على مريد الحق والمستمسك بالتمسك من التقوى بالسبب الاوثق وذلك بالقيام بافراد كل ذلك وجمعه وطبعه ونشره كما يرى القارىء ذلك في هذه الرسالة النافعة والواقية بالمراد

إن شاء الله وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

كلام الشيخ بكير في رسالة رمضان

انقل فيما يلي ما قاله الشيخ بكير مما يتفق بكتاب الموضوع فقد قال ما لفظه :

(ولما كانت المناسبة تستدعي الإشارة الى بعض هذه الاحكام فانتبا هنا
ستشير الى بعض ما قد يخفى من احكامه على بعض الناس وذلك بناء
على طلب ائمتنا المبارك رئيس صحيفة العالمية القراء .

انرضى الذين هم تحت العلاج ويضطرون لآخذ الحقن للدواء سواء في
المضل او تحت الجلد لا يفسد صومهم بتعاطيها وذلك لان ما يدخل منها
الى الجسم يدخل من منفذ غير طبيعي وغير مفتوح ثم انها لا تصل الى المعدة
اما الحقن الشرجي (الإشكاري) فانه يفسد الصوم لان السائل في هذه
الحالة يدخل من منفذ طبيعي يصل الى المعدة .

تعقيب الملاحظ على كلام الشيخ بكير في رسالة رمضان

الحمد لله : حضرة الاستاذ القيوم السيد حسين بن محمد البار رئيس
تحرير جريد الرائد القراء بالكللا . تحية واحتراما نرجو ان لا يتخللوا
بنشر هذا للملاحظة على ما كتبه فضيلة الشيخ عبد الله بن عوض بكير رئيس
المجلس العالي ورئيس لجنة الشؤون الدينية بالكللا في منشوره (رسالة رمضان)
وما قرره من الحكم من عدم فساد الصوم بأخذ الحقن للدواء سواء في المضل
او تحت الجلد وذلك لان ما يدخل منها الى الجسم يدخل من منفذ غير طبيعي
وغير مفتوح ثم انها لا تصل الى المعدة .

فان من الواجب بهذا المقام الاستدراك بالتمايق على ما يقرره فضيلته وذلك

بتسجيل بعض ما بحثه وقرره غيره من العلماء ممن سبقوه في تحقيق هذه
المسألة تصويراً ونصراً للجمهور بشيء من هذه الأبحاث الدقيقة بهذا الشأن
والتحقيقات العميقة المستوفاة للحكم الفقهي في المذهب الحنفي والمالكي والشافعي
في الموضوع مما نجلده يخالف ما يقرره فضيلة الشيخ عبد الله بكير في رسالته .

ومما نود أن نقصر على اثباته هنا هو ما نشرته مجلة (نور الاسلام) التي
كانت تصدرها مشيخة الأزهر الشريف عصر وذلك في العدد السادس من
المجلد الثالث الصادر في رجب سنة ١٣٥١ توجد نسخة من هذا العدد لدى
الشيخ العلامة سالم بن سعيد بكير بأغيثان بتريم - من الجواب على سؤال
هذا لفظه (هل الحق داخل الجلد وفي عرق الشريان تفرغ الصائم أم لا ؟)
حيث كان الجواب على هذا السؤال مقررًا للحكم بفساد الصوم باخذ الحقن
سواءً للدواء أو للتقوية أو لأكل كثار الدم أو لتخدير الأعصاب وككتفي
هنا فيما نقله من هذا الجواب بما يأتي :

فقد قال بعد أن بدأ بالكلام أولاً عن مذهب أبي حنيفة ما صورته
بالحرف (أن النشاط الذي يبنى عليه الحكم بأفطر هو وصول الشيء إلى
الدماغ أو الجوف فمضى تحقق الوصول أفطر الصائم ولا شك في أن الحقن
التي تعطى تحت الجلد أو في العضلات أو في الوريد أو في قناة النخاع الشوكي
تصل إلى الجوف لأنها تصل عند إعطائها إلى الدورة الدموية وهذه توزعها إلى
أجزاء الجسم كل بحسب طلبه) .

وعلى هذا يبين أن الحقن التي يعطيها الأطباء للصائمين في نهار رمضان
مفسدة لصومهم وإذا لوحظ أن إعطائها قد يكون للتقوية وأكل كثار الدم وتخدير
الأعصاب وأن الأطباء أنفسهم يقررون أن هذه الحقن تمتصها الأوعية
الماوية ومنها إلى الدورة الدموية ثم توزعها هذه الأخيرة إلى أجزاء الجسم كل
بحسب طلبه ففي حقن التقوية يقال الكبد الجزء الأوفر وهكذا يقال الجزء
الصاب أكبر مقدار من الأملاح الملاحية ويقررون أن حقن الزرنيخ محقق

أقارضا بالامعاء وان حقن الكافيين والاستركين والورفين والكوكاين
والهوبرين مؤكّد وصولها الى المخ - يتضح جليا انها مفسدة للصوم هذا ما
يمكن اخذه من مذهب أبى حنيفة في هذا الموضوع اما مذهب المالكية
والشافعية فهو ما يأتي :

اما مذهب المالكية فهو ان الصوم يفسد عندهم بوصول ما شبع الى الحلق
من اللحم أو الأنف أو الأذن أو العين وان لم يصل الى المعدة وبوصول
جامد الى المعدة من منفذ عال فلو ابتلع الصائم حصاة ووصلت الى المعدة فسد
الصوم ويفسد بوصول دواء الى المعدة أو الامعاء بواسطة الحقنة اذا جمعت في
منفذ واسع اما اذا كان المنفذ غير واسع لا يمكن وصول شيء منه الى المعدة فلا .
ومن هذا يؤخذ ان الحقنة تحت الجلد ان وصل الدواء الجرمول فيها الى
المعدة أو الحلق أو الامعاء افطر الصائم والا فلا والمعدة عندهما تحت منخسف
الصدر الى السرة .

واما مذهب الشافعية فوصول عين الشيء قليلا كان الواصل او كبيرا
ما كولا أو غير ما كولا الى الجوف من منفذ مفتوح كحلق ودماع وباطن اذن
وبطن واخيل ومثانة مفسد للصوم ومنه يعلم حكم الحقنة تحت الجلد وقد
علمت انها تصل الى داخل الجوف قطعا والله اعلم (١) وما ينبغي
ان نشير اليه هنا انه اتفق المجلس الافتاء بتريم منذ ما يقرب من شهرين أي في
شهر شبان الفارما بحث هذا الموضوع بحضور اعضائه الذين من بينهم
فضيلة رئيس المجلس الشيخ سالم سعيد بكير والسيد محمد بن سالم بن حفيظ
والسيد محمد بن أحمد الشاطري والسيد عبد الله بن علي الشهور وقرى في

(١) لم يتعرض صاحب الفتوى لمذهب الغنابلة في هذه المسألة وصريح كلامهم كان
المفتي لا ينقداه والشرح الكبير على المفتح انه يبطل الصوم عندهم بكل ما يصل الى الجوف
من أي موضع كان من المائد المتادفا ومن غيرها حتى بوصول الكحل من عينيه الى حلقه
انظر المفتي لابن قدامة ج ٣ ص ٣٥ الى ص ٣٩ الطبعة الاولى في مطبعة النار سنة ١٣٤٦
هجريه وكذا الشرح الكبير على المفتح المطبوع صح طبع المفتي للعقيدات المذكورة من
الجزء المذكور .

خلال البحث هذا الجواب الآنف الذكر المنشور بمجلة (نور الاسلام)
المصرح بالحكم بفساد الصوم بشاغل الحقن المشار إليها مطلقاً ، فأقر ذلك المجلس
الاتفاق المذكور .

ونزيد بياناً وإيضاحاً للموضوع بتقل عبارات ثمتنا الشافعية في المسألة
فيما يلي :

ففي النهاج مع التحفة في شروط صحة الصوم بالنقطة : والامساك عن وصول
المين (أى وشرط صحة الصوم الامساك) أى عين وان كانت أقل ما يدرك إلى ما
يسمى جوفاً لأن فاعل ذلك لا يسمى ممسكاً بخلاف وصول الأثر كالأطعم
وكالربح بالشم وبخلاف الوصول إلى ما يسمى جوفاً كداخل مخ الساق أو لجه
ثم قال فيها ، وقيل يشترط مع هذا المذكور ، من كونه يسمى جوفاً ان
يكون فيه قوة تحصيل الغذاء والدواء لأن ما لا يحيله لا يستفيع به
اليدن فكانت الواصل إليه كالواصل الغير جوف وردوه بأن الواصل للتحقق
مقطر مع انه غير محيل فألحق به كل جوف كذلك فقل الوجهين باطن
الدماغ والبطن والأمعاء ، وألثانه مقطر بالاسماء أو الأكل والحقنة والوصول
من جائفة ومأمومة ونحوهما قال في التحفة وكأن القيد بالبطن لأنه الذى يأتي
على الوجهين فلا يقال أن قضيته ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الأمعاء
لا يضر فليس كذلك بل لو كان برأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل
خريطة الدماغ فضر وإن لم يصل بطن الخريطة وكذا لو كان يبطنه جائفة فوضع
عليها دواء فوصل جوفه فضر وإن لم يصل بطن الأمعاء اهـ ثم قال فيها أيضاً
والثقل في بطن الأذن والاحليل وهو مخرج بول ولبن وإن لم يحاوز
الحشنة أو الحلمة مقطر في الأصح بناء على الأصح ان الجوف لا يشترط كونه
محيطاً ثم قال في متن النهاج وشرط الواصل كونه في منفذ (أى من منفذ)
مفتوح فلا يضر وصول الدهن بتشرب السام (قال في التحفة وهي ثقب اطيقه
جدا لا تدرك) ولا الاكحصال وإن وجد طعمه بعاقه اهـ قال في التحفة اذ

لا متخذ من عينيه لحلقه فهو كالواصل من السام أ ه وقال ابن قاسم قول المتن
 مفتوح أى عرفا أو فتحا يدرك أ ه وعبرة النهاية والمغنى لو طمن نفسه
 وطمئنه غيره بإذنه فوصل السكيت جوفه أفطر أ ه وقريب منها فى التحفة
 وعبرة فتح الجوارى فى تعداد المفطرات ما نصها وكجوف وصل اليه نحو سموط
 بأن جاوز الخيشوم وإن لم يصل للدماغ أو حقن وإن لم تصل إلى المعاء أو طمئنه
 من نفسه أو ما ذونه أ ه ومن هذه العبارات تعرف أن وصول العين إلى ما يسمى
 جوفاً مفطراً إذا كان من منفذ مفتوح سواء كان ذلك الجوف السدى وغيرها
 وسواء كان فيه قوة تحيل الغذاء والدواء أولاً ولا فرق فى المنفذ بين المفتوح
 خالقه والمستحدث بشرط أن يكون مدركاً وإن ذلك ينطبق على الحقن بالإبرة
 سواء كانت للدواء أو للتغذية أو للتقوية أو لكثارة الدم أو لتخدير الأعصاب
 إذ الواصل بها عين إلى الجوف من منفذ مفتوح فتجاءل متحدثاً مدركاً كما لا
 يخفى فلو لم تصل إلى الجوف لما أذهب الدواء الحقن بها إذ من المعلوم أن
 الجوهر لا يبد أن يشغل فراغاً ولو لم يكن الحقن بها فتجاءل فتوح فتجاءل مدركاً
 لما كان يتيسر من قارورة بها من الدواء ونحوه فى لحظات وتعرف أيضاً من
 هذه العبارات أنه لا يشترط فى المنفذ أن يكون طبيعياً أى خلقياً ولا فى
 الجوف أن يكون المعدة بخصوصها كما قال فضيلة الشيخ بكير .
 وأما الحقن الشرجى فمجرد إدخال راس (البشكار) فى الدبر إلى ما وراء
 المنطبق منه ولم بدون سائل فيه يصل إلى المعدة مفطراً مطبقاً كما شرحوا بذلك
 فى المختصرات فضلاً عن غيرها .

(تعليق صحيفة الرائد على تعقيب الملاحظ)

شملت صحيفة الرائد على التعقيب المذكور بما سورته :
 نشر هذا عملاً بحرية النشر وإن كنا لا نشارك الكتاب الملاحظ
 فيما ذهب إليه وننكر عليه أن يكتب فى موضوع علمى كهذا باسم

والذي وراءه ومتقدمه هو أن فتوى أو رسالة رئيس المجلس الأعلى لم يشهد على القواعد الشرعية الإسلامية في أية فقرة كما أنها جاءت ملائمة لروح هذا العصر والدين حيث صورت عظمه هذا الدين وسماحته ويسره والدين كما نعم نظام كامل شامل فيه ربية وهدية وفيه سماحة ويسر (١) وإذا كان المسلم يمتاطى بحسن ادواء الا في الحالات المرضية الاضطرابية وهي حالات ربما انحلت له اكثر من اسمعيل الدود فلا يرى ضررا لهذا الحشد من اللاحضات للتدليل على صيغ الاقوى وعدم السراحة واليسر .

استدراك طالب علم ترميمي بامضاء مستعار باسم الاصمعي على
تعليق صحيفة الرائد على التعقيب

هذه هي الأستاذة بعد حذف كلمة التمهيد التي صدر بها الاسمعي استعرا كما قال لافظ فوه : إن هناك قاطعا في التماثيل لروحها ان يسمح لها انحرور في مناقشتها لكل هنوء - مع احترامها - وما رائدا

۱) لا بد من وجود بعض الامور في بعض الشرائع وجمعه وهي عند
 ۲) ثم انما هي ما فرغوا من موضوعها لاعتدله شرعها (امثلة كتاب سر)
 ۳) واما ما لا يقتضي وجوبها فكما ان الله تعالى قد عطف على ما لا بد من وجوده
 ۴) سواء كان له في نفسه او في غيره من الامور وكنى في الجهر من شأبه
 ۵) لا بد من وجوده هو هو الامور والاشياء شرعها فلا ينبغي ان يثبت
 ۶) في ما لا بد من وجوده في نفسه او في غيره

و قد كان يقول ما لا سر له في هذا الموضع هو ما لم يهله الشيخ كبير
 كان مدرسه فاس هذا سره فرور اختاراه الأجره الشبهه بعد (٤٣)
 له الله انك و ذلك من لا فان بالحاجم اشرفه لي عمار القوس و م
 لا عنه سبه الا ان سبهه الله من غير عده بقوله تعالى يسلطونك عن
 لاشاه من عز مواقف الناس و قوله جل ذكره ان عده الشهور عده الله ان عس
 سهر مع اعدائهم و ادهرس على ان سرادبا شهور اقمرة و ان عنها دور فلك
 (٤٤) ع

[illegible]

من وراء ذلك الادعة الخفية وبوصيحه خوار مع الأمر الذي يجب ان
بشجته كل غيور على دينه .

اشار التلميط بان عصية الشيخ بكير لم يشذ في فتواه هذه عن وهو عدد
الشرعية الاسلامية في انه فقهه معها وحسن مع احترامها لعصية شيخ
بكير - رى في تلك المصوص المقوية التي اوردتها ادعيت بكلمته من
مذهب الامام الثاني ومن اذهاب الأخرى ما يكفي لتقديم حجة على هذا
الصيام في هذه الحالة .

اما مصدر سر لاسلام وسهولة تعاليمه فاما مع الأخ لا يلبس في قوته ولا
رب ان دين الاسلام فيه من الروية والمصر ما يحتمله مقولا مستمع
تقبل الانسان أو مره ما عظمه وتعد ما يمه مدركة لها الى دوى مهم واهول
السمة بعد ان هذا لا يتدفق مع وحوب التمسك بشيخص واحترام واحسانه
وحدوده ويمكن ان رى مثالا من هذه ساحة نحن مظاهرها في هذه
السألة «لانت اد ان الدين يحير مدطى حقيقة - اد اختلف به مع
وحوب المصاء في يوم آخر من هذه السنة وما اعظم هذه ساحة واليسر الذي
يقمئل في هذا الدين اسمح الخالد .

ومن جهة اخرى رى ان مثل هذه الواجبات لا تنافي في شى مع الروح
المصرية الامة غير انه لا يجوز بحال ان نهائى روح العصر وتقدمه
على حساب دينا الحنيف ولا يكر احد ان روح هذا العصر مشبهه « كذا
من الفساد واشروور والحروب عن توحيدات اندسه فلا يمكن القول اذا
بو حوب ما شاة الدين لهذه الروح في شى .

ان للدين حدود ومهم اذا تمتق الانسان في فهمها رأى انها تتسم
لتطابات العصر غير ان هذه الحدود لا يمكن الخروج عنها بحال ولا حكما
بان نزل التلميحات الدنيية لحكم الميرل انفسية فنزول هذه الحدود وتطامس
هذه العالم وهذا لا يقوله احيد .

كما انه لا يسمي ان تسرع فمص المصوص المقوية وانقول «عقبيه

معين لافق وعدم اسباحة وهما تأمل واب لآفاهما وتناجها وفي هذه
 أسأله بالله تعالى الذي حاب الرقي واسمونه بالافأى تصديق في تخویر
 استعمال الآله مع انقضاء متى ذهب الضرور لذلك
 هذه كآيات في كفي الادفع لتسليمها الأسصار لأحد أو من على خطائه
 احد سينها واسأله عليه لا يمكن ان يكون للاهواء من محال وكفي
 في ادعش انك يقول اني سافها المعب حـ ما وصل اليه فهمي ورحو
 كبره وهـ من الحق والله تعالى جميع هذه

مراجعة فصله الشيخ بكير على عقيب الملاحظ المشورة حريدة الرائد
 في العدد ٣٤ بعنوان (الشح بكير يقرر ان لا افطار بحقه الآله)

ثبت ذلك برعته من : - ثم انه ارحم رحيم وهـ فقد
 ان على ما اشتهر في محييه ثمة احرار في بعض عد لها حول كلام
 على عبد الاوطى حمة الآله وقد كت فصل عدم الكتابة على ما بشر الوصوح
 مساه على من به اسم من ذكره عقب من قواعد وصوائف حول احسن وما
 يتعلق بها شأن الاقدار وعلمه.

ولكن ما رأيت كتابات تكرت في الوصوح من بعض الكتاب اضطرت
 للمودة للكلمات مرة اخرى لزيادة الاصحاح واليك امها اقري كرم ما
 رت

١ من نماذج الامم ان الله اذا وصل الى «طن» الادب يعجز عنه
 انه ثم يذكروه من شروطه وقد انه اذا اتلى امثالهم يوحى مفق في دله
 و حمة من و علم من الله برول و حمة اذا استعمل دواء بحمة
 فيها حر ولا سلطان حومة في طر هذه انه وله لنديه واليسر الدسي مع انهم
 على الآله بوصول انه الى باطن الادب شرحه فكيف هذه (الحقة الآله)

انتي هي في غير معد وهم متمعون على ان الخسفة بسبب معطره الا اذا
كانت على منقذ مفتوح وانى بالمعد المفتوح هـ .

٢ - وقالوا من المطرات وصول عين من الظاهر الى الباطن من
معد مفتوح عن قصد مع تذكر الحسوم وذكر الالهات حو ما وجودا وما لا
الباطن هو كل ما سمع عليه اسم الحسوف ومتلوا له الخلق والسمع والباطن
والامعاء والثنية وعض الابد والحنين واصل والدر

٣ - وقالوا امدد مطر بوضع الدواء على عمل امعدوا الحمامة ولو وصل الى صاحبها
كما قالوا امدد مطر بها يصل الى الباطن من غير معد مفتوح ومشوا لذلك
بالاكتحال والامساك في الماء وان وجدوا في احشائه كما هو الحال
امدد المطر تشرب السام وان وجد الطعم في القم والخلق .

٤ - وقالوا امدد مطر بالبرق الحية لامن حيث عدم الامدسه وانكس
من حيث سرعان السم في الجسم وطار من عذرها وامعن مطر وستجد حكمه
الحقن بالابر المروعة صريح وواضحا ودل قتل عذرها استأخرين وتعرضت
بعدم مطر بالابر كما عند ترى الحق الابر تبي نحية من الواحي الامه
الذكر .

١ - لا تستطيع ان تأخذها مسكاً عبر المسالك الذي قالوه بعدم
المطر عند حاجة المريض لوضع الدواء في الأدف .

٢ - ولا تستطيع ان تقول ان الدواء المدفوع من الابر يصل
الى الباطن من معد مفتوح .

٣ - ولا تستطيع ان تقول ان الدواء المدفوع من الابر يصل الى
الذي متلوا به بالامعاء والباطن والثنية . الخ

٤ - ولا تستطيع ان تقول ان الدواء المدفوع من الابر يصل الى
عبر ما قالوه في الدواء الواصل الى الباطن بواسطة شعوق امعدوا الحمامة
او ما قالوه عن تشرب السام للدهن والماء وان وجد الطعم وان ارد

٥ - ولاستطيع احدا انقول ان سرطان ومفعول الدواء السارى من الاربع في الجسم وانتشار الدواء فيه بواسطة اكثر من سرطان سم الحياة اللادعة للصلائم .

ولعل فيما ذكرناه هناك من كثره الاحاد والرد في الموضوع ما يهله المتأخرون عن عدم الاطمار بالاربع فكثير يجتر منه ما ماضى :

١ - قول امجائه الاسلامى السيد سائق في كتابه فقه السم في مباحثات الصيام (الحمة - معنقا سواء كانت للتمدية ام لغيرها وسواء اكانت في امرى ام تحت الجلد فانها وان وصلت الى الجوف فانها تصل اليه من غير المعد المعتاد .)

٢ - ونقول الامامه الشيخ محمد نجيب مفتى الديار المصرية سابقا رد على سؤال وجه اليه عن حكم الحمة تحت الجلد او في النصل او في سائر جسم وسواء كانت للتمداوى او للتمدية او للتخدير بحيث يكون اهتوى شديدا يحكم على المداوى الاربعه بقول فصله

(ان اخرجته عن الجلد فلا يعد الصوم باثنا المذهب لأمره سواء كان لاسدوى او للتمدية او للتخدير وفى اى موضع من البدن وما هذا لحقه في امرى ولحقه في شرايين ان قال - فالحق ان لحقه محميم انهما التمدية لا لغيره) راجع كتاب مواك الملائكة للشيخ على رفاعى مفتش الوطى العام بالأزهر .

٣ - اما الشيخ عبدالرحمن صاحب شيخ الجامع الأزهر سائق فيقول في فصله في بعض اعداد مجلة الامراء (يسمى للمفتى -) ان كان متعدد مسائل يختلف في حكمها انفعاء ان يراعى في قواد حالة الناس او ما هو ارضيهم وأول من يمرض من تحقيق مصاعهم وما يكونون له احسن قبولاً ودوى امتثالاً ومن أجل هذا اخترنا في السائل اتاليه التى يلتبس

الامر فيها على معنى الماس ان الحكم فيها هو عدم فساد الصبيء بالجنس
فلا يفسد الصوم شيء من الجنس انما يفسد اواقي يكون تحت الحد ولا يفسد
التي يكون في الاورده ولو كانت للتعدية لأن مسائل لا تدخل بها في الحروف
من بعد حديمي كاتفهم والا فـ ولأن التعدية من طريق لاورد لا تعيد ضمها
ولا ربا لانها ليست من طريق يوصل الى التعدية وانما هي لمجرد حمل الصبيء
من طريق يوصل مباشرة الى الفلأه .)

واخيراً فهذا هو ما اردناه به زيادة ايضاح الموضوع والا فانه واضح أصلاً
ولله تعالى هدى الخبيم ونورهم الى ما هو الحق والصواب

قص كلام فضيلة الشيخ بكير حول الحق بالبره

الذي احتجتم عن شره حرة الرائد

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه وتابعين وبعد فقد سألنا في
حريته الرائد امراءه التي تصدره كلاً في عدد ٣٤١ صادر في ٦ محرم
سنة ١٣٨١ على كلام قصده التبيخ بذكر الذي اراد به مواصلة البحث في هذا
الموضوع أي موضوع الحق بالبره ويحسن مسائل تقدم على يدى الاحد في تحقيق
مسألة اول هذه المقدمة لتكون كاتفاعه والتمهيد الى بيانى .

اعلم ان الله سبحانه وتعالى كلمنا بالدين ومنه الامارات وهي
أمور شاقة علينا اد التكليف اما هو الزام لنا فيه مشقة وى نكيميا بذلك معاهدة
الامر لاصلاحه وتزيتها لحل اعباء التكليف الاسى منها كالحمد واقرار
الحق في الارض عفتصني حمل الله الامور حبيبه عنه فيينا

وهذا شيء واضح لا يحول من له الام ما لم وقد اعان الله لعماده ان
وراء هذه الامارات مصالح رتبها على مديا وبيها واشاد بذكرها وحماها وروح

الصادات كما شعر الى ذلك قوله تعالى «ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر»
وقوله جل ذكره «ان الاسرار خلقها لعل في قلوبهم» الا المصنف «وقوله في
صومهم» «انها» بن أمية كتب عليكم الصيام» الى قوله «مكم تقول» والاحاديث
النسوبة في ذلك كثيرة لا يطيل بذكرها

ومع ذلك قد ورد في التكليف حتى الزم المذاهب بالسير وعدم الخرج
وحدل ذلك فافهمه نبيه «السير» وعدم الخرج ترك الامداد او دفع كل
مادة من منه الى هو لا يمتكلف وقال «قال بذلك لطوى امر هذه
معدات وانتهى منها ورحم على الدين بالحق ولكن لم يعمل الله هذا الامر
الى سوى بل يكمل ما في كل باب على حدة فمما يرضى او بعد الله
تعمم من يريد احصاءه قال الله تعالى «ما بها لدين» فمما اذا فعمم الى الصلاة
وعداها ووجهكم «ان قوله» «فتمموا صعيدا طيبا» قال «ما يريد الله يجعل عليكم
من حرج» الى قوله «ما لكم بشكروا» فليس سب ترك اعطاهم بذلك كايه عند
الارض وعدم فقد الله بل ما حده الله وحمل التمسك به من التمسك والسير عند
الارض والسر في فريضة الصيام ايام آخر بدلها وهذا هو التفسير الذي
يذهب اليه وايس ورائه نيسه «الطوى» قال «ان» ومن كان مريضا او على سفر
فمما من «ان» آخر يريد الله لكم اليسر ولا يريد بكم العسر» وجاء اشرع في كل
دوابه على هذا القول فاسرع عن الدين ايا هو الشكات الشديدة التي تقدم
«التكليف» عن الموصى «ان» وتلحق به الضرر وهي ما لا تتحملها في صلاحه
الدينيوه عما في كتاب يعنى معاداة ليس الدين لا الشكات انى هي عرس
اشكاف وقد جاء «مما» شرعه من اثرين لهذا التوجيه فذكروا مواضع التيسر
في سواء على ما يقتضيه «حيه» هذه اشرعه فالخروج عن هذا اعطاهم خروج
عن الدين «الحكمة» وقد سجد هذه المدة اتفقت اياها القارى فيسبها «ان»
واحد «ان» في نفس كلام فصيحة شمس كبير مقبول .
على اى مذهب يعود فصيحة الشيخ بذكر «يقدر» عدم الاطوار بعقمة الابر

وقد كان المروض عند ما اداع قصائده منشور فتواء تحت عنوان (رسالة
 د. مصان) هو ان قصائده سيترجم كما لم يقدر مذهب الامام الشافعي كما هو
 المعروف عنه قواعد هذا المذهب وتجرى في هذه امتوى الراح المقرر منها
 تطاهرت عليه بصوص علماء التداوية فلا يخرج فيها بقرده في مسنده
 السان عن الحادة الواضحة ولا يملك ملك التعمية والاسم احيانا فيحدث
 الخابل بالابل ويحتج كلام الناس لا يمتون لهذا المذهب بصله بمصنفهم مقصد
 لتبره من المذهب الأربعة ومصنفهم لا بتقيد بمذهب اصلا بل يدعي الاتحاد
 ويحمل له اختيارات في الدين ويحمل الفتوى تدور مع أهواء الناس
 واعراضهم لا مع النصوص والأدلة او مرج تارة على التهويل فيحمل من
 اشاد قاعده وبزعم ان هذا الشاذ هو ما جرى على تقريره فقهاء المذهب
 في حين ان الواقع خلافه ويوضح ذلك فيما يلي :

١ - قوله : (من تقارير الفقهاء انه اذا اتى الصائم بوجع مثاق في اذنه
 واحسره طيب او عدم من نفسه انه رول او يحس اذا استعمل دواء بحمله
 فيها حاز ولا يطل صومه .)

من هم هؤلاء الفقهاء الذين قررو هذا في اي كتاب قرروه فيذكر له
 واحدا منهم ويطه يقصد ذلك باحويرت فيها منه في حية المسترشدين فبان
 اراد هذا فهو شيء نمرده باحويرت لم يقرره الفقهاء كما يقول قصائده بل
 الذي قرروه خلاف ذلك كما سيمر بك فيما يلي :

وقد حالف باحويرت مقالاته هذه الكتاب المرير واقوال الفقهاء
 بل وما يقرره الشيخ بكير نفسه .

اما مخالفته للكتاب المرير فقد قال الله تعالى « ومن كان مريضا او على سفر
 فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ومعوم ان وجع
 الأذن من المرض والآية مصرحة بان اليسر عند العسر هو الاطعام
 والقضاء عند روال العسر ثم يحجور الشارع للمريض استعمال الدواء مع عدم
 الاطعام بل حكمه حكم الأكل والشرب وعبرهما من كل واصل الى الحيف

وهو حوار انطر مع انصاء ولم يرفقوا في ذلك من المرض على انطر فيه
في الاكل وشرب وستهال النواء مما يحاف منه عند تركه الهلاك وسين
عنه من الامراض التي تبيح لتيمم .

وقد بين الله تعالى الرخص وم يذكرها منها تناول الفطر
عند احتيارا مع عدم الافطار للتفاوت كما ان جميعات اشرع قد عدها ملامه
سواء انما عدها عن الدين اثن عند سلام في قواعد الكبري ستا وذكر منها
تجفيف الترحيص كصلاه المستحضر مع بقاء اثر التجفاهه ايج ولم يذكرها
الترحيص في استعمال الدواء الذي يصل الى الجوف مع عدم الافطار وذكر
احد منها تجفيف الترحيص ومنه تأخير رمضان للمريض اي تأخير صومه الى
ما بعد زوال العذر .

واما حالته لاقوال الفقهاء وما قدروه فاسمع لما سيتلى عليك .

الذي دام الملامه الشيخ عند الله عند الرحمن بدخاخ بافصل صاحب
اعتصم بان من حدث اذنه ذره وآذنه بخوار احوال له عليها وانظر
فيها عده من دلت عليه . فيدها ملامه عند الله بن محمد باشر في افلاذ و فده
وفي عدها لتجمل الرمي ما افقه في الاوار ولا اثر للمرض اليسر
كسداء ووجع الاذن والاسن الا ان يحاف الزيادة في الصيام فيعصر أهو
اشرافوي على التحصير بوجع الاذن والاسن من أرض يسير فلا يجوز
به انظر الا ان يحاف الزيادة بالصوم منه انطر وعليه انقصه كالارض اشده
لدى يحاف منه مشقة شديده أهو في التجهة وعبرها حوار انطر للمرض
الذي يحصل منه بالصوم مشقة شديده وهي اني سيج تيمم وديك شمل
لوجع الاذن وعنه بقاء مقله . وقولهم ولم يقل احد منهم عن باحورث
جوز استعمال الدواء مع عدم الفطر كما اثيرى هذا عليهم بل قالوا انطر
مع انصاء كما صرح بذلك الآله الكرمه

ثم ان فصيله الشيخ بكير يقول (ان الله تعالى متفقون على الافطار بوصول
لاه الى باطن الاذن شرطه) يظهر كأن الرجل لم يعط المسألة حقها من البحث

وكتب كما يقولون من داس انهم بدون مراعاة ولا تروى ولا فكيف يقول
 متعلق المعناه على الاقطار بوصول الداء الى بعض الاداء وحلاف بينهم في
 ذلك مصرح بمقتضيات وانتون فصلا على طولات واشروخ وعدارة
 اسحاق والتقطر في داس الاداء والاحتمل معطر في لأصح انتهى وفي المجموع
 (فرع) لوططر في اداء ماء ودها او غيرها فوصل الى الدمع هو حبر
 اصحبه بغيره وانه قطع النصف والجمع والتأني لا يطر فانه دوعى السجى
 باسم الهمزة المكسورة وانحجم وانما سى حسى و عوى وصيحه
 الرأى أهر كما رعم ايضا (ن عفاء ذكرها حول اعنى وما يتعلق بها
 بشأن لاقتدار وعدمه فواعد وصوائف وانهم متفقون على ان بعضه من
 معطره الا اذا كان على مذهب مذهب وى فالبعد الموضح هـ)
 ما هي هذه القواعد وسواء على ذكرها حول المعنى لا رده انى
 كلاما فيها ومن هم اماما الذين ذكروها وشى اى كتاب ومن حكى الاطلاق
 على ان الجملة لا رده بسبب معطره الا اذا كان على مذهب مذهب ومتى
 حدثت هذه الحقائق حتى يقع الاداء على لاقتدار و عدمه كل ذلك هو من
 من انك ب رده تفصيل مستطاف به مع ان الة متدومه وان منها
 وان ادعاء مذهبون عليها مما قد منه ومجبه فلا قواعد ولا سبب ذكرها
 ادعاء حول هذه المعنى بشأن الاقتدار وعدمه ولا انى منهم على ان لا
 اقتدار بها الا اذا كان على مذهب مذهب وان كان فبعضه شيء من ذلك فبعضه
 مع بيان قائله والكتاب الذى قانه فيه .

واما معناه ما ذكره بامور بالية رده الشيخ كبر بعضه ضد صرح
 فصلة الشيخ بذكر في سواء (رده به مذهب) ان الجملة اشترطية معطرة اذا
 وصل النافع منها الى السوء ومعارف هذه الجملة لا تهاهنا الا المعطر
 للملاح اذا لم يقدى سهيل بغيرها فكيف حو المصاحب وجم الاداء
 استتمال الدواء مع عدم القطر وم نقل ذلك في متعاضى هذه الجملة مع انها
 على حد سواء لا يتماطمان ذلك الا عند الضرورة فان تروى بينهم ومنها

ذكرناه نعلم ما في كلام أبي حريث واحتجاج الشيخ بذكره ونقول له
 كيف عرت هذا التحميف بالتداوى مع عدم الفطر الذي تدعيه من افهام هؤلاء
 العلماء هم ، المذكور فيها ذكره من التحميفات وقد ذكر الامام السيوطي في
 كتابه الاشياء والاطباء في الفروع اسباب التحميف في اسادات وعدها سيما
 وذكر ان اثنى منها المرض وعدم من التحميفات به افطار في رمضان وترك
 الصوم للشيخ الهرم مع العذبة ولم يذكر من تحميفاته استعمال الدواء مع عدم
 الافطار ثم عد اسباب المرض وعموم ابلاوى وذكر ان مما يدخل تحت هذا
 السبب مسائل كثيرة ولم يذكر منها حوار استعمال الدواء مع بقاء الصوم اطرا
 لهوم ابلاوى بالامراض ومثقة الضرر عليها بدون دواء ، اكتفاء برخصة
 حوار الافطار فهم قد حملوا التحميف بذلك فقط فمحاولة التحميف بنيرة قلب
 لأوسع الدين فالتحميف بالافطار مع انقضاء هو اليسر كما نصح به الآسفة
 السابقة الذكر فهو تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر بيان
 ما في التي قبلها من حوار الافطار مع انقضاء هذا الحكم هو اليسر
 احكام .

(٢) قوله اهم قالوا بعدم افطار ما يصل الى اماكن من غير منفسح مفتوح
 ومثله ذلك بالاكتمال والانتهاج في الماء كما قالوا ايضا بعدم افطار تشرب
 المسام وان وجد الطعم في الفم والحلق .

ونقول : اما قالوا بعدم افطار في ذلك لانه الواسل منه اثر لا عين
 فقد عر مصعبهم بقوله وان وجد حتم السكحل بحلقه اى الكيفية كالحسلاوة
 وسدح ومصعبهم عن بقوله وان وجد لون السكحل ومصعبهم قل اثر السكحل
 ووصول الاثر فقط لا بشر كما لو وصل اربع بالشئ الى دماغه اما لو وصلت عين
 السكحل الى حذقه ولو من عيبه فيمطر كما صرح بذلك الشافعى
 في حاشيته على التحرير ، والله هو الشريسي في حاشيته على شرح النهج
 واسيد احمد بك الحسي في دليل المار وقيل فيه ان انقضاء التشريع متفقون
 على ان المصعب مسند معتبر قال ولا يباى ذلك نص انقضاء في باب الصوم على

أنها ليست معدة مستعجلة لأن المراد بالدمع عدم ما كان مفتوحا مرهفتا
مدركا بالحس وقال عبد الحميد في حاشيته على المنتبه نقلا عن العلامة المصري
أن أهل التشريح يشقون للعجب معدا إلا أنه حسي وصغير فالحق هو بالسام
ولهذا قال في المنتبه وهو كإواصل من السام أه فاطر إلى فرفهم بين السام
والأثر وإن العين بصير ووصولها ولو من المعد الخفي فإذا صار وصول العين
إلى الحرف من مثل هذا السد فها كانت الحلقن بالآثر المحقق فيه، ووصول
العين إلى الحرف من معد مفتوح بالحلقن فتدرك بالحس كالأظمة وحوها
ومن أجل فرقهم بين العين والأثر فأنوا لا بصير وصول رائحة السحور وبعده
إلى الحرف ولو من أنف وإن أمدده لأنه مجرد أثر لا عين فيه بخلاف ما فيه عين
كرائحة التباك فيعطى به لأنه لكشافته تفصل منه عين ولهذا لما اقتضى الزاوي
أولا أنه لا يعطى قبل أن يعرف حقيقة ما رآه وتحقق أنه تفصل منه عين
رحم عن فتواه الأولى وافقنا ما به يظهر وبما ذكرناه تعرف أن قول الشيخ
يكسر (لا يستطيع أن يقول عن الدواء الساري في الجسم بواسطة الأثر) غير
عاقلة في الدواء الواسل إلى ما هنا بواسطة شقوق المعد أو الحشايا أو ما
عن تشرب السام للذهن والداء وإن وجد الطعام و (مرد) مكابر للمعصوم
ومطابقة مكشوفة لا نلحق .

٣ قوله (وقالوا بمدم اعطى بلوغ الحية لامن حيث عدم الممدية ولكن
عن حيث سريان السم في الجسم)

يقول له وشهداء من ذكر هذه المسألة وفي أي كتاب ذكرت مسألة لدع
الحية للسموم وعدم لا يعطى بها وإن سمدها وسرى سمها في الجسم لم يدركها
السم في باب الصيغ وحكم لدع الحية للسموم مدوم من كلامهم وهو عدم
المدم لعدم التمدد و عدم وصول شيء إلى الناطق كما يمد من الفرق لا تسمى
بمدم ذكرها في باب الصلاة حكم لدع الحية والمقرب للمعدى وقتلوا سلطان الصلاة
بمدم الحية دون المقرب وعرفوا بينها كما في نية المشردين وعرفها بالسم
الحية بقى طاهرا لكونها تدحس بلسانها والسم يحس بخلاف المعروف فإن

ايرنه نوح في التاج فيصع اسم في الماكن فاستدل به ذلك في غير محله
وكثير من لاطائل تحته على ان فرقهم المذكور بين لدع الحية وانعقد يدوم
مدرسه فيصيته بين لدع الحية وحقن لا يرمي اصلها فاردع الحية تقتضي
هد الفرق لا يمتد الحقن اصلا كما لا يخصى .

(٤) احتجنا به كلام الشيخين سابق ونادح لا محل له ولا يلتفت ايه اما
اولا فلان فيه حجة عمية لاله وذلك لانه يرى ان الحقنه لا تصل الى الحروف
واما ان وصلت لا تصل من معد مفتوح وهما يتولان فيما يله عنها انها تصل
الى الحروف من معد الا انه غير طبيعي واليك ما نقله عن السيد سابق قال
(الحقنه مطلقا سواء كانت للتمديه لم تغيرها وسواء كانت في الفروق ام تحت
الجلد فاما وان وصلت الى الحروف فانه تصل اليه من غير لمس في المتاد)
وهذا ما نقله من الشيخ تاج قال بعد ان ذكر ان النجوم لا يمسد شئ من
الحرف ولو كانت للتمديه ماسطة (لان اسائل لا يدخل بها في الحروف من
معد طبعي كالعم والالف) فهذه مبادئهم نصح بان الحقنه تصل الى الحروف
لا انها لا تصل لاهما تصل اليه من غير معد طبيعي وكون المعد طبعيا لم يشترطه
اثمنا بل قلوا بانظر بوصول بعض الى الحروف من معد مفتوح فتجا مدركا
الحرف سواء كان طبيعيا كالعم والالف والدبر او مستحدثا كما لو طعن باده
والشيخ ذكر منه ينظم هـ فقد عد من الحروف اللهاغ وابن المعد انطيمى
له حتى مشهور بوصول اليه منه ولكن الرجل يلقى الكلام على عواضه
وبرسلة او سالما من غير ان ينظر ما تروى عليه

واما فانما فلان الشيخين المذكورين لا يتقيدان بحديث احدهم الاثمه
ومعنيان الاحتجاج بالاحتجاج كلامهما على مذهبهم من التصليل والتمويه
ثم ان هؤلاء الذين يجوزون لاهائل الحقن جميعها حتى ما كان منها مضيا بدل
على انهم بقومون بمحاولة الماء فريضة الصيام واحصاءها لانراض الناس
ولا سيما المتوفون منهم فان التحميم والتيسير الدين حملها قد صابرين
لنوع الدين بتحقيقنا بدون ان يلجأ احد الى التحمل من الدين

من ما يخص هؤلاء من رخصة صيام لأن ذلك يخص من الدين باسم الدين
وإبطال التكليف الذي هو طلب أو الزام ما فيه كونه وليس خفيا في الدين
بل هو تخفيف من الدين وترك له .

وبين ذلك أن تحوير هؤلاء الطريق اسمهم التحصن للصائم مع عدم
إبطال صومه وتصريحهم أن صفا حقه التمدية به إبطال لقعود الصوم وإي
معنى معنى للصوم مع التمدية وهذا أمر حط على الدين فإن هذه الرخصة
الأحرى قد يندرج فيها إبطال الأصحاء وفقدان أحدها هذا الطريق
مطابقا لكل أحد ما كان من نجات وتميمات تحمل هذه الرخصة التمدية
التي لا عين بالدين من كل من يريد التحصن من مثله صيام وليس هذا من
شأن إمامه الدين برون ليس على إبطال الدين ويأخذوهم من شدة كره
ومن شأن إمامه أن يحرسوا على إبطال ما يقع في التحصن من الناس
لا سيما في هذه الرخصة الشائعة التي يتصلح أن يترفعوا إلى وجوه التحصن منها
هذه مثلا ما وقع من الإمام يحيى بن أبي يحيى تأييد الإمامة ذلك من
التمتدح في قضية أحد موكب الأئمة المؤمنين لا جامع في رمضان فإفتاء هذا
الإمام بمعين وحب صيام شهرين متتابعين بها فذهب شيخه ومتويعه
الإمام مالك من التحجير بن العتيق رحمه الله والأصمعي والسبكي عن ذلك قال
ما من ماء من إفتيائه بالتحجير لحثك حرمة رمضان واستحبابه واعتق وأطعم
لسهولة ذلك عليه

فاطراني هذا الإمام الرضا على رمضان ممن يريد هتك حرمة
والاستحباب به والتحصن من صوم فإفتاء بالتشديد مخالفا لذهب إمامه
صيانة لهذه الرخصة أن يستحب أو يستهان بها أو يتساهل فيها وإل هؤلاء
الذين لا يدون الناس السبيل لأدرا من هذه الرخصة والتحصن منها وأما
ما نقله عن الشيخ بحيث يمرض منه يعمل عنه وسنه ذلك أنه في الشيخ بحيث
حصى وهو مخدوع ومدفوع بكلام أئمة الهدى ففي محلة نور الإسلام التي
كانت تصدرها مشيخة الأئمة الشريف عصر في إمداد السامع من المجلد الثالث

انصار في رحب سنة ١٣٥١ احدى وجهين وثلاثه وأرب ماضيه قال في
الهداية ومن احتقن او استمط أو أظفر في اذنه أظفر لقوله مني الله عليه وسلم
أظفر مما دخل أذن ثم قال وقال في الهداية ولو داوى حائمة وأمة بدواء فوصل
الى خوفه أو دماغه أظفر عند أبي حنيفة رحمه الله والذي يصل هو الخراج
وقال لا يظفر لعدم التمسك بالوصول لا صمام، ومرة وأبغاه أخرى كما في
أبغاه من الدواء وله ان رطوبة الفؤاد تلابس رطوبة الخراجة فيرداد ميلا
الى الأسفل فيصل الى الخريف بخلاف الرأس لأنه مشف رطوبة الخراجة
فيستقر فيها قال في الفتح (١) .

قوله فوصل ان الدواء الى خوفه يرجع الى الخاتمة لأنها الخراجة في البطن
أو دماغه يرجع الى آلامه لأنها الخراجة في الرأس من أمته، خصوصا صربت أم
رأسه وهي الخلة التي هي مجمع الرأس وحيد فلا يخرج في السبابة لأنه بعد
ان أحد الوصل في صورة المسألة يتنعم بغير اختلاف فيه اذ لا خلاف (٢) في
الوصول على تقدير الوصول انما الخلاف فيما اذا كان الدواء دماغا فقال يوصل
للوصول عادة وقالا لا، لعدم العلم به فلا، يظفر بالشك الى أن قال وأكثر
مشائخنا على ان السرة بالوصول حتى اذا علم ان أبغاه وصل فسد وان علم
ان الخراج لم يصل لم يصل لم يفسد الخ ماقاله وفي الباع ما خلاصته ان وصل الى

(١) أي فتح القدير على الهداية (٢) وهو ما يأتي عن الدائع صريح في لا خلاف من أبي
حنيفة وصاحبه رحمهم الله تعالى في الوصول حتى وصل شيء الى خوف، والدماغ هو مكان ذلك
من الخراجة الاسفلية كالجم والأذن أم من غيرها من دواي الخاتمة ونموه فوصل الدواء
الى نفس أو الدماغ وانما الخلاف بينهم فيما اذا داوى الخاتمة أو الخاتمة بدواء رسد فقال
هو حائمة فسد الوصول الدواء عادة الى الرأس وقال صاحبها لا يصل الوصول لعدم
بعض الوصول وهو معقولا فلا يفسد بالشك وهذا يخالف ما قرأناه مؤخر في كتاب
(جواهر في الوعد والارشاد) لواعظ القاهرة فصول الشرح عند تحرير أحمد موسى
بصوت بمصنفه مذهب أبي حنيفة لمصر سنة ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م من الفقه فتوى في
الهداية، وزجحه في ٨ شعبان سنة ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م بولس سنة ١٩٤٨ م بولس سنة ١٩٤٨ م بولس
في الآلة، ولا يفسد عند الخراجة في هذه الفتوى عن المصنف للرجحان
وعن الكفاية على الهداية ان ما حقه خوف بالانصار بوصول الشيء الى الخوف سواء كان
من الدواء أم حصة أو غيرها وصاحبه بقولان ما وصل الى الخوف من غير الخاتمة الطائفة

الحرف أو إلى الدماغ من المخارق الأصلية كالألف واللام بأن استعطف الصائم أو احتقن أو أقطر في أدته فوصل إلى الحرف وإلى الدماغ فسد صومه وأصابه وصل إلى الحرف أو إلى الدماغ من المخارق الأصلية بأن ذوى الحائض والآمه سواء بأس لا بعد لأنه لم يصل إلى الحرف ولا إلى الدماغ ولو علم أنه وصل بمسند أبح ماقاله أهـ، من المحلة المذكورة ثم قال محمّد هذه الفتوى الشيخ طه حبيب بعد أن نقل ما ذكره من القطع من هذا يتبين أن المسأله الذي سأل عليه الحكم بالفطر هو وصول الشيء إلى الدماغ أو الحرف بمعنى تحقق الوصول أقطر الصائم ولا شك في أن الحقة التي تعطي تحت الحلة أو في المصلات أو في الوريد أو في قناة الدماغ الشوكي تصل إلى الحرف لأنها تصل عند إعطائها إلى الدورة الدموية وهذه تودعها إلى أجزاء الجسم كل حسب طبعه .

وعلى هذا يتبين أن الحق التي يسقطها الإطباء للصائم في سائر رمضان مفسده لصومه وإذا لوحظ أن إعطائها قد يكون للتعدية وللثبوت وأكثر الدم ولتجدير الأعصاب وأن الأطباء أنفسهم يقررون أن هذه الحق تنقصها

لا يصح وإن الفحة احتاربت الأحاديث من صاحب لاسه أرفق أساساً والله أعلم بالصواب وفي كتابه المذكور (حواطر في الوعظ والارشاد) تحقيقه ودراسة عميقة عن الحق بالأثر ووصف المذهب بها إلى الحرف قطعاً سواء كان تحت حيد أو في النصف أو في الأوردة فلا سبيل لعدم البيوتى بسبب الشرعي في لوه من الذي يقول عنه صاحب كتاب المذكور (أنه صنع في علم الفقه والتفسير وحدث فهو عالم دني قبل أن يكون عالماً في المذهب) وأنه بأن الحقة بالأثر . فطر الصائم وأنت ذلك طريق فيه طه في رسالة له في ذلك وقد قال فيها بعد أن حقق أن الحق بالأثر يصل إلى الحرف (وقد يجب الاحتياط في أمور الدين والتعكر الضويل قبل إصدار الأحكام المتعلقة به وبها حقاً من البحث والتقصي وما الذي صرح الصائم إذا احتجوا في أمر دينهم وسادوا أسلاً تم قال : (١) أن من صنع على هذه المقالة ويصل إلى أحوال الدواء بالحقة يجب إخله كتاباً وليس طريق المسئلة بغيره بمسند صومه ومزجه انكساره مع إلقاء .

(٢) أن من أخطى هذه الحق فادوا به يجب الجداو داخل حصته أو داخل الأوردة عبر عالم بأنها مفسده للصوم عنه أن يقضى الأيام إلى حتى فيها .

قال صاحب كتاب المذكور وبعد هذه الدراسة المسئلة توقف عن الفتوى وإبداء رأي الشخصي خشية أن توجه إلى عراضات لا قبل في بها نبح وقال الأستاذ محمد سعد البيوطي بعد أن ذكر أن الأدوية بعضها تصل إلى الحرف وكما ذلك يتبين ما تقدم أن الأدوية من أي طريق دخلت هانها ينتهي بالتحول للدورة الدموية العامة بواسطة شكاات

الأوعية المقاميه ومنها الى الدورة الدموية ثم نورعها هذه الأخيرة الى اجزاء
الجسم كل بحسب طلبه حتى حقن التفوطة يمال الكبد المرء الأور و هكذا يبدل
المرء المصاب اكثر مقدار من الاملاح العلاجية ويقررون بها ان حقن
الزبرج يحق افرارها بالأمعاء وان حقن الكافيين والاستركين والثورفين
والكوكايين والموورين مؤكد وصولها الى المخ يتصح حياها بها معسده
للصوم هذا ما يمكن احده من مذهب ابن حبيب في هذا الموضوع اهـ .

فهذا ما في كتاب أئمة الحمية وهو كما ترى مخالف لما قاله واد اوقع هدى
في الكلام أئمة فكيف ندعوا اتفاق المذهب الاربعة (١) ومعه تعرف اماقاله
فصيلة الشيخ بكبر عن العلامة الشيخ بحيث أما عطا من الشيخ بحيث بمعه
أولى لعل فيه تحريه لا سيما والشيخ بكر اما قبله بالواسطة

هذا ومحل القول ان ماقاله فصيلة الشيخ بكبر في فتواه هذه وتأنيده لها
لم يتعبد فيه مذهب قتادة محتج باطلا لا حاجة فيه من كلام أئمة الشافعية

المرور سمرية ومذهب يوسف بن سريته بنورة المصونة للاعلاء ولا خلاف ولا حجة فيهم
الجسم بها اهـ

وعدا التطبيق الذي هذا الطبيب العالم الذي حقق مع هذه الفتوى التي نقلناها عن بور
الاسلام فصيلة شيخه حبيب ثم بعد سطره ما ذكر وقت على كتاب رد المحتار
على اندر اخبار على من يوير الاخبار لاس عاين هذا ما و من ما يقته سلامة الشيخ
فيه حبيب في فتواه هذه عن دية القدر وصاحب ايضا ما الله شيخ عبد محمد امام عن
المسود ونكديه وذلك من ان لا خلاف بين أي حذمه وصاحبه في الاصدار في بعض
الوصول من أي موضع كان وانما الخلاف بينهم في تحقق الوصول كما لو دوى الشافعية
يدو - رجب فدان اسر حقه مدعوا للعلاء ولهذا لا يبعد عدم اقسام الوصول أخطر
كتاب المذكور ج ٢ ص ١٥٨ الموضع ما طعه بصريه بولال سنة ١٢٨٦ هـ .

(١) ان عدم التحري والنسب في فعل وعدمه يتم في الانوار في مذهب مذهب
أئمة هذه ما وقع في التحري على الدس والنفس في تقرير الاحكام شرعية ولوعن عرفه
كما جاء ذلك من المصنف وغيره من غيري ومن حارب ان مرء لا يكاد يبي يوم مثل بكر
من بعده لغيره لا سيما دوى لاهوه ونسكار من في الحق وان لا بد منه ان تابع يعت
و حذوي لادوي ان حقه النبل تحسب فتعاهام بدو لهم من تحري والنفس والاستعفاف
والاستهانة يعني علم وادلة فاهر و عثرها ما بعده هذا العمل من حكاية يعنى لأنه الارعة
في هذه المسألة مع ان الامر و بواقع هو بخلاف ذلك كما رأه في انتباه من الوال لمصنف
من ارباب هذه المذهب بما يرب هذه الدعوى ويكشف عوارها للباطل بكل وضوح

ونارة بكلام الحمية اختلف لما في كتبهم مع انه لو صبح لاحد فيه عيب واخرى
 نقوال اوس لا يتقيدون بشيء من المذاهب أصلاً بل يدعوون الاحتياط
 ويحفلون لهم احتياطات في الدين لم يرل الله بها من سلطان وهذا لا سابق
 قديم روف عنه انه مقلد لمذهب الامام الشافعي رضي الله عنه لحقه ان لا يخرج عنه
 ويخرج ويخرج على قواعد وأصوله حتى لا يصلح الناس ويلبس علمه أو يعلل
 عن نفسه انه لا يتقيد بمذهب واحد من الأئمة وانه محتشد ويكون الناس معه
 على بصيرة فمن أراد الأخذ بقولهم على انها من احتشاده الذي يخالف فيه أئمة
 المذاهب وأصول المتهدين لا من مذهب الشافعي أحد بها .

وحاصل ما يؤخذ من كلام ائمة النافعية في الحقن بالأمره من حيث
 الفطر وعدمه ان الحقن بها معطر مطلقاً سواء كانت لدواء أو للتعدية أو
 للتقوية أو لتحدير الأعصاب أو لأكثار الدم لا يطابق صانع المعطر عيني وهو
 وصول المين الى ما يسمى حوقاً من معد مفتوح سواء كان ذلك الحرف المده
 أو غيرها وسواء كان فيه قوة تحيل الدماء والدواء أولاً ولا فرق في التمددين
 امتح حلقه كاللحاء المتتاده والمستحدث كما ذكره فيما لو طعن بانه شرط
 أن يكون مدركا بالحس لتحرج مسام الحسم ولا شك ان ذلك يمتطيق على
 الحقن بالابرة لأن الواصل بها من الى الحرف من معد مفتوح
 فتحت مستحدثا مدركا بالحس كما لا يخفى فلو لم يصل الى
 الحرف لما اصاب الدواء المحقون بها اذ من انهم ان الحس لا يند
 ان يشغل فراغا ولو لم يكن الحقن بها فتحت لمعد مفتوح فتحتا مدركا لما كان
 تيسر صب قاروره بها من الدواء ونحوه في الحطات ولما كان الشخص يتمدى
 بالابر الدماء الطويلة اثناء انلام سقائه بل لا يتصور وصول المين الى الحرف
 من غير معد مفتوح وانما هو يتمكن شيء من هذا في مسام الحسم التي
 يحاول الشيخ تكثير محاولة مكشوفة حس الحقن بالأبره كالسقاء وقد عدوا من
 الحرف مخرج امول من الذكر والانس من الثدي والصرع والشراب التي تقم
 الحقن فيها ان لم تكن اوسع من هذه لاتعمل عنها

هذا ما أردنا به بيان الحكم ونوصيكم الحق في هذه المسألة ليهلك من
هلك عن بيته ويحيا من حيى عن بيته والله ولي الهداية والتوفيق وصلى
الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين وكاتب الفراغ
من تحريره في ١٢ صفر من سنة ١٣٨١ إحدى وثلاثين وثلاثمائة وألف م

انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم الأبرة في نهار رمضان

لفضيلة الشيخ: محمد عومر بن طاهر باوزير

« عضو هيئة علماء الجنوب بطن »

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وآله وصحبه
ومن والاه وبعد: فذا احتاج المتأخرون حول حكم الأبرة في نهار رمضان
هل نهار بها الصائم أم لا ومن حيث أن السألة تحتاج إلى بحث وتدقيق سيما
وهي متعلقة بصوم رمضان الذي هو ركن من أركان الإسلام لابد أن نذكر
وسفا بعده الأبرة التي هي موضوع الكلام والتي سيقرب عليها الحكم
الشرعي فالأبرة المتأخرة التي يستعملها الأطباء اليوم في معالجة الرصى هو دواء مائع
يوصل إلى حشد الأسنان بواسطة دمه بالأبرة المحققة والدواء الذي يصل
إلى باطن الحشد عن طريق العضلات أو تحت الجلد أو في الوريد أو قساة
المنعاج هو موضوع البحث في وصوله إلى الباطن من الحشد لا مجرد مرور
الأبرة ولا ماء الذين يشاركون هذا العمل يقررون بأن هذا الدواء اللدودوع
بالأبرة يصل إلى الدورة الدموية وهذه دورتها إلى أجزاء الجسم كل بحسب طوله والقاعدة
التي يقررها الفقهاء أن كل ما وصل إلى الحروف أو الدماغ أو غيرهما لا يصل إلى
الحروف أو الدماغ لا يطرأ استنادهم في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم
أنظر ما دخل وليس ما خرج وحرف الإنسان هو كل ما يقع عليه اسم
الحروف من الدماغ والصدر والبطن والخصى وديانهم في هذا قول الرسول صلى

الله عليه وسلم اذا استشمت فابعد الوضوء الا اذا كنت صائما فذل على انه اذا وصل الى الدماغ شيئا مثل الصوم والدماع من الحوف وعينه فان مدر الامر في الاقطار هو وصول المني الى الحوف سواء كان من بعد متزوج او من بعد فتح ووصل منه شيء الى الحوف واذا عرفت هذا فان حالة المني لا يخلو من امرين اما ان يكون مهندا لا أمام من الائمة الارسة ومقيد يا قالوه همها كل مذهب وما ان يكون مدعيا الاحتهاد ويمتني يا اذ . اليه احتفاده اذا كان مفتي معلما فهذا ما قد اصبحت المذاهب الارسة في الموضوع .

فذهب مذهب النجاسة والجملة ان احاثهم يعطى بكما ادخله الى حوفه او محووف في حسنه كدماعه وحلقه حدود المني بعد الى ممدته اذا كان باختياره وكذا ما يمكن الاحتراز عنه سواء وصل من القسم الى اذنه او غير اذنه كالتوجور والادود او من الالف كالصوم او ما يدخل من الاذن الى الدماغ او ما يدخل الى الحوف من الدبر بالحقنة او ما يصل من مداواه الحائفة الى حوفه او من دواء المامومة الى دماغه فهذا كله يعطى لانه واسل الى حوفه باختياره فاشبهه الاكل وكذا لو حرج منه وخرجه غيره باختياره او وصل الى حوفه سواء استقر في حوفه او خرج منه واداهما فطرهم يدخل من المني الى الخلق كالكلحل اذا وجد طعمه في حلقه او علم وصوله اليه .

اما مذهب الخصية فان ما وصل الى الحوف او الى الدماغ من المني الاصلية كالالف والاذن بان استمطها اصائم او احتقن او اقطر في اذنه فوصل الى الحوف او الدماغ فقد صرجه وانما ما وصل الى الحوف او الدماغ من غير الداء الاصلية فان داوى ابحاثه او المامومة بدواء يابس لا يمسد لانه لم يصل الى الحوف ولا الى الدماغ اما اذا وصل الى الحوف او الدماغ فانه يعطى سواء كان مائما او يابسا لانه قد تدبب الدواء مع الخراصة فتصل الى الحوف .

اما المائكية فالصوم يمسد عندهم بوصول مائع الى الخلق من القسم او الالف او الاذن او المني وان لم يصل الى المدة وبوصول حامد الى المدة من ممد عال ويمسد بوصول دواء الى المدة او الامعاء بواسطة الحقنة اذا

جملت في منفذ واسع اما اذا كان المنفذ غير واسع لا يمكن وصول شيء الى
المعدة فلا .

فالذاهب الاربعة متفقة بان ما وصل الى الجوف او الدماغ مفطر وقاسوم
على الاكل والشرب الذي منع منه الصائم صراحة في قوله تعالى « وكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم اتموا
الصيام الى الليل » فوجب على الصائم الامتناع عن الاكل والشرب وقيس على
الاكل والشرب كلما وصل الى الجوف والقياس اصل من اصول الاسلام وغير
خاف بان الدواء الموضوع في الأبرة والدفع بها يصل الى جوف الصائم والى
دماغه بواسطة الدورة الدموية التي تفرقه على جميع اجزاء الجسم وبهذا يتضح
ان الدواء المعطى للصائم بواسطة الأبرة مفسد للصوم على المذاهب الاربعة
سواء كان في العضلات او الوريد او تحت الجلد او قناه الفخاع وسواء كان
للتغذية وللتنقية واكثر الدم او لتخدير الأعصاب أو لعلاج المرض .

اما القول بعدم المفطر قياسا على قواهم بعدم المفطر بوضع الدواء
على محل الفصد والحجامة ولو وصل الى الباطن ويوصل الدواء من منفذ
غير مفتوح كالعين واللسان والانفاس في الماء وان وجد البرد وبلغ الحية
والقرب فهذا قياس مع الفارق لان ما وصل بهذه الامور ليس بعين
وانما هو اثر والأثر لا يبطل الصوم بخلاف ما وصل الى الجوف بواسطة
الأبرة فانه عين يصل الى الباطن وهذا لا ينكره أحد .

الامر الثاني ان يكون المفتي مجتهدا وانه افنى باجتهاده
فعلية والحالة هذه ان يفصح عن دعواه وان يشبث اهليته للاجتهاد حتى يظهر
للناس انه افنى باجتهاده لا باقوال احد من ارباب المذاهب الاربعة ثم يظهر
دليله الواضح في الحكم بعدم الافطار ولم يقل العلماء باب الاجتهاد بل جعلوه
بابا مفتوحا واشترطوا للدخول فيه شروطا لا توجد في احد اليوم كما هو مذكور
في كتبهم .

ولقد ظهر في الآونة الاخيرة ان كثيرا ممن يدعون العلم يتساهلون في

الفتياء ويفتون الناس على قدر رغباتهم وأهوائهم ويقولون عند ذلك ان الدين
 يسر ولماذا تشددون على الناس وتفوتونهم عكس ما يرغبون ويعوون . والحق
 ان ما يقولونه عن يسر الدين امر معروف ولن ينكره احد والنبي صلى الله عليه
 وسلم يقول يسروا ولا تمسروا ولن يشاد الدين احد الا غلبه . ولكنهم لم
 يعرفوا المعنى من يسر الدين وحملوه على ان يعمل الانسان ما اراد مما يخالف
 الدين مستندا الى يسر الدين . . وهذا مخالف للاسلام وبما يهيمه والصريح
 القرآن والسنة والنبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يؤمن احدكم حتى يكون
 هواه تبعاً لما جئت به . والقرآن قد حدد اليسر وعدم الخرج في الدين بوضوح
 فقال تعالى « ومن كان منكم مريضاً او على سفر فعند من ايام آخر يريد الله بكم
 اليسر ولا يريد بكم العسر » فاليسر في هذه الحالة الافطار عند العذر والقضاء عند
 زوال العذر ولو كان اليسر في رغبة الانسان لأباح المولى سبحانه وتعالى للمريض
 ان يأكل ما يدفع به مرضه وللمسافر ما يقوى به جسده مع بقاء حكم الصوم وعدم
 الافطار والمولى يقرر في كتابه العزيز الانتقال الى التيمم وقال في الآية ما يريد
 الله ليجمل عليكم من حرج وذلك عند فقد الماء وفي حالة المرض فليس اليسر
 في ترك الطهارة بشا نا بل في الانتقال الى التيمم الذي جعله الله قائماً مقام الطهارة ،
 واليسر في الصلاة فقد أوجب المولى سبحانه وتعالى على القادر ان يصلي قائماً
 فان لم يستطع فاعدا فان لم يستطع فستلقياً أو على جنبه فان لم يستطع أوماً
 برأسه فان لم يستطع أجرى الأركان بقلبه فقد جعل المولى هذه الحالات مع
 الاحتفاظ بساكنة الصلاة من اليسر في الدين ولم يسمح له بترك الصلاة ومن
 اليسر قصر الصلاة الرباعية في السفر والجمع بين الصلوات وجعل التكفارة مراتب
 على قدر طاقة الانسان في كفارة الجماع في رمضان وكفارة الدماء في الحج
 وكفارة القتل واليمين فلم يبع المولى تركها بالكيفية ومن اليسر التخفيف في
 صلاة شدة الظروف فقد خفف الله على المصلي بأن يؤديها على الحالة التي يستطيع
 القيام بها ومن اليسر الأكثاف في الدخول في الاسلام عن قال سبحانه بدلا من
 نطقه بالشهادتين حتى علمهم بمد ذلك . وأكفاه من الاعرابي الذي

حاله مما أوجبه الله عليه فلما ذكره قال أفلح ابن صدق وقوله لأبي موسى
 الأشعري ومعاذ ابن جبل عندما بشرهم إلى اليمن : يسرا ولا تسرا وبشرا ولا
 تنفرا لأنهم قادمون على قوم قريبوا عهد بكفر . فالتيسير في هذا تلميمهم
 أمور الدين شيئا فشيئا ولو تتبع الإنسان ما قاله العلماء في معنى قول الرسول
 صلى الله عليه وسلم الدين يسر وما أجمعوا عليه من معنى اليسر في الدين
 الاسلامي يرق أن اليسر ليس معناه ترك الدين وإبطال تعاليمه والحكم على
 الحرام بأنه حلال والحكم على الباطل بالصحة ولو أردنا أن تتبع هوى
 النفوس لتعطلت الأحكام وتلاشت تعاليم الدين وأصبح الناس لا يصلون
 ولا يصومون ولا يحجون ولا يزكون بحجة أن الدين يسر وأنه لا يكلف
 الناس إلا بما يسهون . وكما تهوّر دعاة التجديد في هذا الزمان فخالقوا القرآن
 وصريح السنة واجماع المسلمين وقالوا إن العصر عصر الحرية والتجديد وعصر
 لا يتناسب مع هذه التعاليم والسبب الوحيد في كل هذا ضعف الوازع الديني
 وضعف العلماء وتمافتهم على الناصب والرافض وحب المادة والشفق بالمظاهر
 وبحب التجديد وإن كان يخالف تعاليم الدين الاسلامي ولو آمن القوم بربوبية
 في قول الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت
 لكم الاسلام ديناً لعرفوا أن الدين الاسلامي قد اكمله المولى للنبي وامته
 وأنه لا يحتاج إلى من يكمله وأنه الدين السالم لكل زمان ونسأل الله أن يهدينا
 إلى سواء السبيل وإن يجعل الحق رائداً للجميع وإن يحفظ هذا الدين بحفظه
 المكين والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم قاله وكتبه راجي عفو مولاه محمد عوض بن طاهر باوزير .

« انتهى »

دار الطليعة للطباعة والنشر بالمشكلا

تعلن عن استعدادها لطباعة :

- الرسائل العلمية
- الدواوين الشعرية
- النشرات والصحف الوطنية
- جميع المطبوعات التجارية
- باسعار متهاودة ومناسبة جدا

للحصول على المعلومات اتصلوا :

بشركة دار الطليعة للطباعة والنشر

المشكلا — حضرموت س ب : ١١٥